

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل:

صادراتنا وصلت إلى ١٠٣ دول رغم مرور سبع سنوات عجاف والحصار الاقتصادي

بشكل كبير، ومنع البلاد من الانزلاق إلى فح نقص المواد الغذائية أو نقص السلع الأساسية أو زيادة المديونية الخارجية بشكل غير قابل للاستمرار، ومن هنا يمكن القول إن الإمكانيات الاقتصادية موجودة، والدليل على ذلك أن صادراتنا وعلى الرغم من مرور سبع سنوات عجاف استطاعت الوصول إلى نحو ١٠٣ دول على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي.

■ ما النسبة التقديرية لمساهمة التصدير في التشغيل والتوظيف، وإلى أي درجة يساهم في النمو الاقتصادي وخاصة أن الميزان التجاري السوري خاسر منذ العام ٢٠٠٤؟

■ للإجابة عن هذا السؤال لا بد من التمييز بين المرحلتين الزمنيتين المختلفتين من ناحية الخصائص اللتين تم الإشارة إليهما في سياق السؤال؛ ففي العام ٢٠٠٤ كان الاقتصاد السوري يمر بمرحلة تحول هيكل من اقتصاد شبه مغلق إلى اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، وهذا يعني أن هذا الاقتصاد كان بحاجة ماسة إلى الاستيراد خاصة استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة واستيراد السلع الرأسمالية، وعليه فمن الطبيعي أن يكون هناك خلل واضح في الميزان التجاري لمصلحة المستوردات، وذلك لاستيعاب التشكل الجديد للاقتصاد السوري، علماً أن الأعوام اللاحقة (٢٠٠٥-٢٠١١) شهدت نمواً اقتصادياً قوياً بمتوسط نحو ٥٪، وهذا النمو لو قدر له أن يستمر لكان الوضع اليوم مختلفاً بشكل كبير.

أما بعد العام ٢٠١١ وبالأخص العامان ٢٠١٢ و٢٠١٣ فقد تعرضت البنية الإنتاجية المحلية بشقيها المادي والبشري خلال الأزمة إلى حدوث صدمة في الإنتاج (معدلات نمو سالبة) أدت بدورها إلى خروج جزء كبير من الإنتاج (خاصة الإنتاج الذي يحمل قيمة مضافة) وهو ما أدى إلى تراجع الصادرات بشكل كبير، وإلى إحداث اختلالات داخل الأسواق تجعل من استعادة زخم التصدير أمراً صعباً ويحتاج إلى جهد طويل باعتبار أن أي زيادة جديدة في الإنتاج ستجد - في الأغلب - سوقاً داخلياً للتصريف، وهذا الأمر ناجم عن حالة تعطش السوق إلى مزيد من الإنتاج.

ومن هذا المنطلق فإن تقييم مساهمة الصادرات في النمو والتشغيل بهذه الطريقة يعتبر أمراً مجحفاً، ويجب أن ندرك أن التخلي عن خيار تشجيع الصادرات كمحفز للنمو ليس خياراً مطروحاً بالنسبة لأي اقتصاد وليس فقط للاقتصاد السوري، والمطلوب اليوم هو اتخاذ جميع الإجراءات ووضع السياسات الكفيلة بتشجيع التصدير وإزالة المعوقات والصعوبات التي



حاوره علي نزار الأغا
ت / طارق السعدوني

حسمت الحكومة أمرها في موضوع التصدير، حيث اعتبرته القاطرة الرئيسة لدعم النمو الاقتصادي المستدام، وعلى هذا الأساس ذهبت إلى إعداد الإستراتيجية الوطنية للتصدير، لتكون بمنزلة الدستور الناظم لعملية التصدير في البلد، من أجل اتخاذ جميع الإجراءات ووضع السياسات الكفيلة بتشجيع التصدير وإزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه المصدرين كمدخل إجباري لتحفيز النمو المستدام، وهذا ما أكدّه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل خلال الحديث الذي خصّ به «الوطن» حول الصادرات السورية، وفيما يلي نص الحديث:

١٨٪ من صادراتنا زيت زيتون و١٧٪ توابل و١٣٪ فاكهة

المطلوبة.
٥- بناء وتعزيز بيئة عمل داعمة للإنتاج والتصدير، وبناء قدرات المصدرين بما يضمن استمرارية التصدير على المدى الطويل.

وتهدف لتحقيق ما يلي:

- ١- تحسين العجز في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة حصة التصدير بالقطع الأجنبي.
 - ٢- استغلال الموارد المحلية والمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية أكبر قدر من الكفاءة.
 - ٣- زيادة معدلات النمو، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
 - ٤- تنمية الصناعات المحلية وتخفيض التكاليف وتحقيق اقتصادات الحجم.
 - ٥- تحقيق تراكم رأس المال وتخفيض البطالة.
 - ٦- التغلب على مخاطر عدم قدرة الأسواق المحلية على استيعاب كامل الإنتاج المحلي.
- أما فيما يخص الإمكانيات والمقومات، فكما هو معروف فإن الاقتصاد السوري هو اقتصاد يتسم بالتنوع وهذا الأمر أدى إلى امتصاص آثار الحرب

على الأسواق، بما يسهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها مترافقة بإعادة توزيع الدخل بصيغة أكثر عدالة.

تنطلق رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من ضرورة النهوض بقطاع الصادرات باعتباره أحد أهم حوامل النمو الاقتصادي، وتحسين أداء الصادرات السورية في الأسواق الخارجية، وتسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق المحتملة؛ ويمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال الأذرع التنفيذية لوزارة الاقتصاد وبالتعاون مع الشركاء في الوزارات والجهات والاتحادات المعنية.

ترتكز السياسة التصديرية على النقاط التالية:

- ١- التحول تدريجياً من تصدير السلع الفائضة عن الاستهلاك المحلي إلى بناء صناعات موجهة للتصدير والتركيز على المجالات المحتملة للنمو.
- ٢- بناء سمعة دولية للمنتجات السورية.
- ٣- التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة المرتفعة لتجنب الصدمات الخارجية.
- ٤- تفعيل الأدوار الحكومية في تنفيذ الإستراتيجية، وتعزيز التنظيم المؤسسي لتحقيق النتائج

■ على أي أساس تم اختيار التصدير كهدف لدعم النمو الاقتصادي في سورية؟ فهل هناك إمكانيات اقتصادية ولوجستية فعلية تدعم هذا التوجه؟ وما هذه المقومات؟

■ من الناحية العلمية، ثمة علاقة سببية تبادلية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات، أي إن كلاً منهما هو مسبب لنمو الآخر، فمن جهة يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الفائض من السلع والخدمات التي يمكن توجيهها للتصدير، ومن جهة ثانية فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى توجه المنتجين نحو تخصيص موارد أكبر للقطاعات الموجهة للتصدير وبالتالي دفع النمو الاقتصادي.

من هنا، نتجه جميع الدول ومنها سورية إلى تشجيع الصادرات وفق سياسات مختلفة، مع التركيز على السلع التي تتميز بمزايا نسبية، بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية، فمن خلال تفعيل الصادرات يمكن الحصول على مزيد من القطع الأجنبي لتغطية الواردات، وحل مشاكل ميزان المدفوعات، وتخفيف أعباء المديونية الخارجية، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة. ومن هنا ينبع الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية من خلال توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف الشركات من الوصول والاستحواذ

المكاتب في المحافظات

■ حلب - هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦ - ٢٢٧٧٢٥٧ - فاكس: ٢٢٧٧٢٥٧ - ٢١
■ حمص - هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٢٤٥٤٠٢١ - فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٢١
■ اللاذقية - هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١٢١٩ - فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٢١
■ طرطوس - هاتف: ٣٢٧٤٥٥ - ٣٢٧٤٥٦ - فاكس: ٣١٣٠٩٠ - ٤٣

■ دمشق - المنطقة الحرة بناء «الوطن»
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ / ٣٠٦٥ - ١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١
فاكس التحرير: ٨٨٢٧٩٨٤٠ - ١١

المدير الفني

لارا عبد الكريم توما

الإشراف والتحرير

علي نزار الأغا

محمد راكان مصطفى

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه